الضفة الغربية على مفترق طرق.. تأثيرات الحرب على غزة وآفاق المستقبل

أ.د. حسن البراري

بات واضحًا أن العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة سيكون له تداعيات عميقة على الضفة الغربية، حيث يشكل ملامحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة وأن مستقبل هذه المنطقة أصبح أكثر غموضاً مما يثير تساؤلات هامة حول مسارها. فمع تصاعد الأحداث في غزة، تزداد التساؤلات حول مستقبل الضفة الغربية ودورها في المعادلة الإقليمية والمحلية قيد التشكيل الأمر الذي يطرح العديد من التحديات والفرص أمام الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن الحكومة الإسرائيلية هي من يمتلك زمام المبادأة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومن الجدير التذكير بأن هذه الحكومة جاءت من رحم الانتقال الكبير في مركز السياسة في إسرائيل نحو اليمين ما يعني أنها حكومة تمثل في الدرجة الأولى مصالح الاحتلال والاستيطان. لذلك شكل طوفان الأقصى وارتفاع حدة عدم الشعور بالأمن لدى الوسط اليهودي في المجتمع الإسرائيلي تحديا من نوع خاص للحكومة الإسرائيلية لكنه في الوقت ذاته خلق الفرصة التاريخية لترجمة تطلعات اليمين الإسرائيلي إلى واقع، وهنا الحديث عن الضفة الغربية التي تعتبر عند غالبية الوسط اليهودي قلب "أرض إسرائيل" التوارتية. بمعنى آخر، تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تحويل التحدي الأمني إلى فرصة لإعادة رسم خارطة فلسطين. من هنا نفهم أنه في ظل الحرب على غزة، تتبنى الحكومة الإسرائيلية خطة متعددة الأبعاد تجاه الضفة الغربية، تقوم على ثلاثة محاور رئيسية:

تعزيز السيطرة الأمنية: تعمل الحكومة الإسرائيلية على تكثيف وجودها العسكري والأمني في الضفة الغربية لمنع امتداد التوترات من غزة إليها. وضمن هذا السياق يتم تنفيذ اعتقالات واسعة النطاق ضد الفلسطينيين الذين يُعتبرون "تهديداً"، ويتم إنشاء حواجز إضافية، بالإضافة إلى زيادة نشاط المستوطنين في بعض المناطق. وما يترتب على ذلك من اعتداءات على الفلسطينيين. ولا يمكن فهم العمليات الإسرائيلية العسكرية التي تستهدف المقاومين إلا في هذا السياق. بذريعة مقاومة "الإرهاب" الفلسطيني، لم تعد إسرائيل تحترم حتى المنطقة A من أراض السلطة الفلسطينية الذي يفترض أن تكون تحت سيطرة وإدارة حصرية للسلطة الفلسطينية، ومنذ بدء الحرب على غزة قامت إسرائيل بقتل ٦٣٤ في الضفة الغربية، ناهيك عن الاعتقالات التعسفية التي طالت أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني.

توسيع المستوطنات: تواصل إسرائيل سياساتها المتعلقة بتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، خصوصاً في مناطق مثل القدس الشرقية والمناطق القريبة من الخط الأخضر. ويأتي هذا كجزء من استراتيجية طويلة الأمد لفرض حقائق جديدة على الأرض، بهدف القضاء على فرص إقامة دولة فلسطينية مستقبلية متواصلة جغرافياً. وفي هذا السياق شهدت الضفة الغربية تعبئة كبيرة للمستوطنين منذ انطلاق شرارة طوفان الأقصى، إذ قامت الحكومة الإسرائيلية بتجنيد متطوعين من السكان المستوطنين لتشكيل ميليشيات في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، والمدن المختلطة داخل إسرائيل، حيث يعيش اليهود والعرب جنباً إلى جنب. تجدر الإشارة هنا إلى وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، وهو نفسه ناشط استيطاني من اليمين المتطرف الذي لعب دورًا بارزًا في هذا الجهد وأطلق على هذه الميليشيات اسم "فرق الأمن" كتعبير ملطف للطابع العدواني لهذه الفرق. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الجنود المنتشرين حالياً في الضفة الغربية هم من جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم ضمن التعبئة العامة بعد ٧ أكتوبر، والعديد منهم جاءوا من المستوطنات نفسها وفقاً للتقارير. لذلك، فإن الخط الفاصل بين الجيش والمستوطنين المسلحين بات ضبابياً. علاوة على ذلك، كان الجنود الإسرائيليون إما يراقبون بهدوء أو يدعمون بشكل نشط المستوطنين في أكثر من نصف الهجمات الخطيرة على الفلسطينيين أو ممتلكاتهم خلال الفترة الماضية.

تقسيم المناطق الفلسطينية: هناك توجه لتعزيز التقسيم بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال فرض حواجز وقيود على حركة الفلسطينيين، ما يزيد من صعوبة التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية. كما تسعى إسرائيل إلى تشجيع

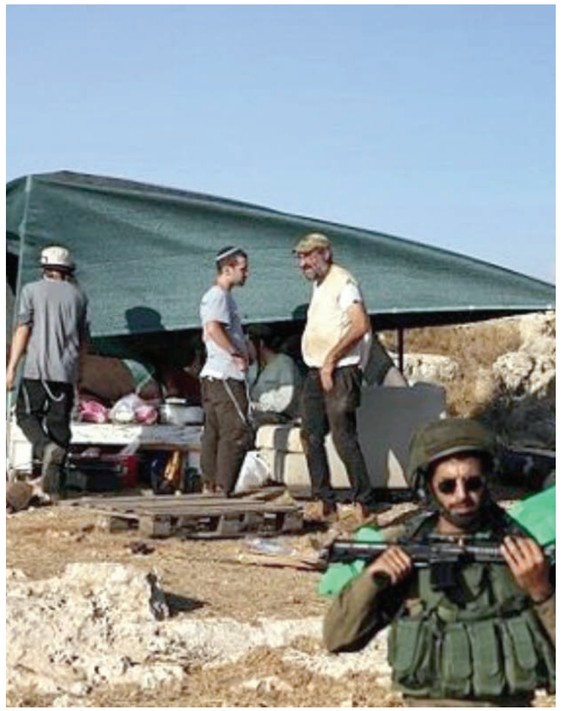

الخلافات الداخلية بين الفلسطينيين، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفصائل المختلفة، وهي خلافات سياسية بالدرجة الأولى عملت إسرائيل على تعزيزها لمنع بلورة موقف فلسطيني موحد. تركز الخطة الإسرائيلية أيضاً على منع أي تصعيد كبير في الضفة الغربية، مع الحفاظ على الوضع الراهن بشكل يسمح للحكومة بالاستمرار في سياساتها الأمنية والاستيطانية دون مواجهة ضغوط دولية كبيرة.

وفي ضوء ما تقدم، يبرز السؤال الرئيسي والأهم المتعلق بمستقبل الضفة الغربية. بشكل عام، يعتمد مستقبل الضفة الغربية إلى حد بعيد على نتائج حرب غزة والتطورات الإقليمية والدولية، وهو يعتمد على ما إذا كانت الحرب ستؤدي إلى حل سياسي شامل، أو إذا كانت ستؤدي إلى مزيد من العنف والانقسام. وهنا نستعرض سيناريوهات المرحلة المقبلة.

أولا، التهجير، وهذا هو الكابوس الحقيقي الذي ينتظر الضفة الغربية الذي قد ينتج عن تنامي الرغبة لدى أكثرية إسرائيلية ترى بأن الحل هو تهجير الفلسطينيين. فالتهجير – وفقا لهذا التفكير– يستلزم خطوتين أساسيتين هما. أولا، تدمير البنى التحتية بحيث تصبح الأراضي المحتلة طاردة للسكان إسوة لما يحدث في قطاع غزة الآن. ثانيا، ستبحث إسرائيل بعد ذلك عن دول تستقبلهم وتمارس في سبيل ذلك الضغوطات والذرائع الإنسانية للتملص من مسؤولياتها. وينبغي علينا في الأردن أن نكون حذرين ومنتبهين للسلوك الإسرائيلي مع كثرة التصريحات التي باتت تتحدث عن الأردن "وطنا بدلا" للفلسطينيين، وهو حديث لم يعد هامشيا عند الوسط اليهودي وإنما يعتبر سيناريو يخرج إسرائيل من معضلتها الديمغرافية التي بدأت تنتبه إليها بشكل واضح بعد عقد أول مؤتمر في هرتسيليا عام ٢٠٠٠.

ثانيا، مصادرة أكبر قدر من الأراضي وضم أراض جيم ومنها غور الأردن وكذلك الكتل الاستيطانية الكبرى، ثم يتحول ما تبقى من الضفة الغربية إلى دويلة فلسطينية ناقصة السيادة ومنزوعة السلاح، وهذا النوع من الدول غير قابل للحياة ما يعني أن الصراع سيتجدد مرة أخرى في المستقبل.

ثالثا، وهن الحديث عن خطط معروفة مثل خطة الحل الإقليمي التي وضعها غيورا إيلاند والتي تتطلب دورا أردنيا خاصا في الضفة الغربية، وقد تمارس الولايات المتحدة ضغطا على الأردن للقبول بهذا الدور وبخاصة في حال حل السلطة الفلسطينية وتحول حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى فوضى.

رابعا، وهذ السيناريو الأقل فرصة للتحقق، وهو توصل الفلسطينيين إلى توافق وطني ضمن سقف مبادرة السلام العربية، يتزامن ذلك مع إطلاق مسار تفاوضي برعاية أممية وأمريكية بهدف تحقيق حل الدولتين. هذا السيناريو قد يكون الأفضل لكنه شائك بسبب وجود المستوطنات وما يقارب من ٨٠٠ ألف مستوطن لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية الموافقة على أي اتفاق يفضي إلى ترحيلهم إلى داخل الخط الأخضر. ما يضعف من فرص هذا السيناريو هو تراجع بعض الدول العربية الوازنة عن مبادرة السلام العربية التي قدمت مقايضة بين الانسحاب والتطبيع.

السيناريو الأخير هو الجمود وإبقاء الضفة الغربية جبهة مفتوحة من دون حسم، يتخلل ذلك فترات هدوء لا تلبث أن تفضي إلى عنف يمارس ضد الفلسطينيين العزل، الأمر الذي ربما يدفع إلى الخروج "الطوعي" لأعداد متزايدة من الفلسطينيين. وهنا ربما يلعب المجتمع الدولي دورا في ذلك عن طريق التجنيس وفتح سوق العمل للفلسطينيين من الضفة الغربية.

في الختام، يتوجب علينا التذكر دائما أن الهجوم الصهيوني على الضفة الغربية غير مرتبط بالحرب على غزة، بل أن الفريق الحاكم في تل أبيب وجد في طوفان الأقصى فرصة تاريخية لاستهداف الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية. وكل هذه السيناريوهات تتوقف على نتيجة الحرب في غزة واحتمال اشتعال المنطقة في حرب إقليمية ربما تفضي إلى معادلات جديدة لا نعرف كيف ستتشكل. فاستراتيجية إسرائيل لإدارة ما بعد إزالة حكومة حماس (في حال تحقق ذلك) غير واضحة. فإسرائيل أعلنت عن نيتها إنشاء منطقة عازلة داخل غزة، وستظل قوات الجيش مسؤولة عن كامل قطاع غزة حتى يتم تولي حكومة مدنية. ومع ذلك، من غير الواضح من يمكنه تولي هذا الدور. تبدو خطة الولايات المتحدة لتمكين السلطة الفلسطينية من الحكم على جميع الأراضي الفلسطينية غير قابلة للتنفيذ في الوقت الحالي. ويعود ذلك إلى ضعف وعدم شعبية السلطة الفلسطينية — الذي تجلى في عدم قدرتها على حكم الضفة الغربية بفعالية — بالإضافة إلى معارضة الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة لأي خطة قد تنعش حل الدولتين.

ومع استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في المدى المتوسط، من المتوقع حدوث اضطرابات وتمرد من المسلحين المتبقين والمجندين الجدد بعد انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية الحالية، وستستمر إسرائيل أيضًا في مواجهة المواجهة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية و٢٠٠،٠٠٠ مستوطن استغلوا الصراع في غزة لتوسيع محاولاتهم للاستيلاء على المزيد من الأراضي. وبالتالي، من المتوقع استمرار الصراع بشكله الجديد.

«تسعى إسرائيل إلى تشجيع الخلافات الداخلية بين الفلسطينيين، في الضفة وقطاع غزة والفصائل المختلفة، وتعزيزها لمنع بلورة موقف فلسطيني موحد»

«وجد الفريق الحاكم في تل أبيب في طوفان الأقصى فرصة تاريخية لاستهداف الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية»